

رقم القرار	العنوان	البند	تاريخ اتخاذ القرار	الصفحة
٢١٠/٤٨	تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) (A/48/734)	١٦٩	٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢	٢٥٨
٢١١/٤٨	تقديم مساعدة طارئة من أجل الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي في رواندا (A/48/735)	١٧١	٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢	٢٥٩
٢١٢/٤٨	الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب للجولان السوري (A/48/715)	١٢	٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢	٢٦٠
٢١٣/٤٨	تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (A/48/715)	١٢	٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢	٢٦١

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن التطورات المؤسسية المتصلة بتعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف^(٨).

٥٤/٤٨ - تعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف

إن الجمعية العامة،

وإذ يساورها بالغ القلق للتأخير المتكرر في اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف،

إذ تؤكد من جديد أهمية واستمرار صلاحية الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية^(٩)، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع^(١٠)، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات^(١١)، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا^(١٢)، والوثيقة المعنونة "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا"^(١٣)، ومختلف الاتفاقات، وبصفة خاصة جدول أعمال القرن ٢١^(١٤)، التي توفر إطارا شاملا لاتخاذ إجراءات تعاونية للتصدي للتحديات الإنمائية في التسعينات،

وإذ تؤكد على الحاجة الملحة إلى اختتام جولة أوروغواي على نحو متوازن، تراعي فيه القضايا التي تهم، على نحو خاص، البلدان النامية وتنميتها،

وإذ تشدد على أهمية تدعيم نظام التجارة المتعددة الأطراف واحترام جميع البلدان لقواعد تعددية الأطراف المتفق عليها،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٠١/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ٢٠٧/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٨٤/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

١ - تحث مرة أخرى جميع الحكومات، ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي المختصة، والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة ذات الصلة، وسائر مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، على مواصلة تقديم الآراء بشأن تلك المسألة إلى الأمين العام؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريرا مستكملا، لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، يأخذ في الاعتبار النتائج المؤسسية الإيجابية للدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

وإذ ترحب بالتقدم الذي أحرزه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تنفيذ نتائج دورته الثامنة، ولا سيما الإصلاحات المؤسسية داخل المنظمة،

من أجل الانتعاش الاقتصادي والنمو في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي، بما في ذلك بصفة خاصة في البلدان النامية.

وإذ تلاحظ ببالغ القلق تكثيف الضغوط للأخذ بالحماية والنزعة الانفرادية، ولا سيما في عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو، وإذ تؤكد، في هذا الصدد، الحاجة إلى قيام جميع البلدان بوقف الحماية وعكس اتجاهها واحترام القواعد التجارية المتفق عليها على الصعيد المتعدد الأطراف.

وإذ تؤكد أيضا أن ارتفاع التكلفة الاقتصادية للسياسات الحماية يؤثر تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، وإذ تؤكد كذلك أن تلك السياسات لا تشكل، في هذا السياق، وسيلة ملائمة، بأي حال من الأحوال، للتصدي للمشاكل الخطيرة المتعلقة بالبطالة.

وإذ تسلّم بأن تحسين فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية وزيادة تحرير التجارة المتعددة الأطراف شرطان على جانب كبير من الأهمية لتنشيط النمو في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي، وبصفة خاصة في البلدان النامية.

وإذ تدرك مع الارتياح أن بلدانا نامية كثيرة وعددا من البلدان الأخرى تضطلع بإصلاحات اقتصادية هيكلية رئيسية، وتبذل جهودا لتحرير السياسات التجارية وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، وأن تلك السياسات قد أسهمت في توسيع التجارة العالمية وعززت إمكانيات التصدير وآفاق النمو الاقتصادي لجميع البلدان.

وإذ تدرك أن عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي التي تكثفت في السنوات الأخيرة بين جملة بلدان منها البلدان النامية، تضيف دينامية كبيرة على التجارة العالمية وتعزز إمكانيات التجارة والتنمية لجميع البلدان، وإذ تؤكد أن الحفاظ على الجوانب الإيجابية لترتيبات التكامل هذه وضمان انتشار آثار النمو الدينامية التي تخلقها يقتضي من الدول الأعضاء والتجمعات أن تسعى جاهدة إلى اتباع سياسة انفتاحية وأن تدعم النظام التجاري المتعدد الأطراف.

وإذ تؤكد ضرورة زيادة الدعم الدولي للإصلاحات التي يضطلع بها حاليا عدد كبير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في

وتنفيذ نتائجها وما جد من تطورات في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

الجلسة العامة ٧٥

١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

٥٥/٤٨ - التجارة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد أهمية واستمرار صلاحية الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية^(١)، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع^(٢)، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات^(٣)، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا^(٤)، والتزام كرتاخينا^(٥)، ومختلف الاتفاقات، وبخاصة جدول أعمال القرن ٢١^(٦)، التي توفر إطارا شاملا لاتخاذ إجراءات تعاونية للتصدي للتحديات الإنمائية في التسعينات،

وإذ تشير إلى قرارها ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤، بصيغته المعدلة^(٧)، بشأن إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ليكون جهازا من أجهزة الجمعية العامة، وقرارها ١٨٣/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن الدورة الثامنة للمؤتمر،

وإذ تلاحظ التقدم الذي أحرزه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تنفيذ نتائج دورته الثامنة، ولا سيما مساهمته، في إطار ولايته، في المسائل التجارية والبيئية،

وإذ تلاحظ مع القلق أنه ولئن كان عدد من البلدان النامية قد شهد ارتفاعا في معدلات النمو وتوسعا في تجارته، فإن الحالة الاقتصادية الدولية الراهنة، التي تتسم ببطء النمو وضعف الانتعاش الاقتصادي، تؤثر تأثيرا ضارا على النمو والتنمية في كل البلدان، وبصفة خاصة البلدان النامية.

وإذ تؤكد أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح ومنصف ومضمون وغير تمييزي ويمكن التنبؤ بطريقة سيره، يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ويؤدي إلى التوزيع الأمثل للإنتاج العالمي وفقا للميزة النسبية، وأهمية وجود بيئة مالية دولية مستقرة